قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٨ لسنة ١٩٨١

بشأن الموافقة على البروتوكول المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/١١/٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على البروتوكول المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/١١/٦ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ ربيع الأول سنة ١٤٠١ (١٠ يناير سنة ١٩٨١)

أنور السادات

بروتوكول مالى

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الفرنسية

رغبة فى تقوية أواصر علاقات الصداقة والتعاون التقليدية بين البلدين اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جمهورية مصر العربية على إبرام البروتوكول الحالى التالية نصوصه :

مادة ١ ـــ قيمة وهدف المعونات المالية :

توافق الحكومة الفرنسية على أن تقدم لحكومة جمهورية مصر العربية تسهيلات ائتمانية بحد أقصى قدره ٦٢٥,٦٢ مليون فرنك لتمويل شراء معدات وخدمات فرنسية مخصصة للمشروعات الصناعية المتفق عليها بين الطرفين .

وتتخذ هذه المعونات الشكل التالى :

ـــ قروض من الخزانة العامة الفرنسية بحد أقصى ١٧٥ مليون فرنك .

ـــ تسهيلات ائتمانية خاصة بحد أقصى قدره ٤٥٠,٦٢ مليون فرنك مضمونة من الحكومة الفرنسية .

هذه التمويلات مخصصة لتنفيذ المشروعات المدرجة بالقائمة الملحقة بالبروتوكول الحالى . المواد التالية تنطبق على المشروعات الأخرى فيما عدا المرحلة الأولى لكل من مشروعى مترو أنفاق القاهرة وتجديد شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية المصرية والذى يتم تمويلها بالبروتوكول المالى الموقع فى ١٩٨٠/٦/٢٠ ـــ والبروتوكول الخاص الموقع فى ١٩٨٠/٦/٢٠ على التوالى .

مادة ٢ ـــ طريقة استخدام المعونات المالية :

يتم التمويل المشار إليه فى المادة الاولى من البروتوكول بالنسبة للمشروعات المدرجة بالقائمة الملحقة عن طريق استخدام كل من قروض الخزانة العامة من ناحية والتسهيلات التجارية المضمونة من ناحية أخرى .

(١) تحدد قيمة السحب من قروض الخزانة العامة الفرنسية بـ ٢٥ ٪ من القيمة المستحقة السداد بفرنسا عن المشتريات من السلع والخدمات الفرنسية .

(ب) يقتصر استخدام قروض الخزانة العـامة الفرنسية على تمويل الدفعات المسددة للموردين الفرنسيين والتى تكون مساوية لـ ٢٥٪ من قيمة السلع والخدمات التى من أصل فرنسى ويجب ألا تقل الدفعة المسددة عن التعاقد عن ١٠٪ من القيمة السالفة الذكر .

(ج) تغطى التسهيلات الإئتمانية الخاصة المضمونة باقى قيمة تمويل المشروعات بنسبة ٧٥٪ من القيمة واجبة السداد .

مادة ٣ — طرق وشروط التسهيلات الإئتمانية :

(ا) تستحق على قروض الخزانة العامة فائدة مقدارها ٣٪ بالنسبة للالتزام القائم وتستهلك خلال ٢٥ سنة على ٤٠ قسطا نصف سنوى متساوى متتالى يستحق أولها بعد ٦٦ شهرا من تاريخ مضى ثلاثة أشهر يجرى خلالها أول سحب أيا كانت قيمته .

(ب) تسرى الفائدة من تاريخ كل سحب وتحسب وتسدد فى نهاية كل نصف سنة .

(ج) يتم إبرام اتفاق بين البنك المركزى المصرى نيابة عن الحكومة المصرية وبنك كريدى ناسيونال نيابة عن الحكومة الفرنسية لتحديد طرق استخدام وسداد قروض الخزانة العامة الفرنسية .

(د) تسدد التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة على ٢٠ قسطا نصف سنوى متتال يستحق أولها بعد ٦ شهور من بدء تسليم المعدات والتجهيزات وفقا لشروط العقد التجارى أو الاتفاق المصرفى ويحدد نفس العقد أو الاتفاق الحد الأقصى للفترة التى تنقضى بين توقيع العقد وبدء سداد التسهيلات ويحدد أيضا سعر الفائدة المستحق الذى سيكون سائدا على هذه التسهيلات مضافا إليها قسط تأمين هذه التسهيلات لدى " الكوفاس " .

(هـ) العملة الحسابية وعملة السداد هى الفرنك الفرنسى .

مادة ٤ — أجل الاستخدام :

حتى يتسنى استخدام التسهيلات المنصوص عليها فى المادة (١) يجب أن تبرم العقود مع الموردين الفرنسيين فى موعد غايته ٣١ ديسمبر ١٩٨١ ويجب ألا تقل قيمة العقد عن ١٠ مليون فرنك .

مادة ٥ — طريقة الاستخدام :

يتم تحديد الاستخدام النهائى لعقود المشروعات التى تمول فى نطاق البروتوكول الحالى والمشار إليها فى المادة الأولى بكتاب متبادل بين المستشار التجارى لدى سفارة فرنسا بالقاهرة نيابة عن السلطات الفرنسية المختصة ووزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى بجمهورية مصر العربية .

ويتبع نفس أسلوب تبادل الخطابات عند الرغبة فى استبدال مشروعات جديدة بالمشروعات الموضحة بالقائمة المرفقة بالبروتوكول الحالى .

مادة ٦ — النقل والتأمين :

تحدد قيمة العقود التى تعقد فى نطاق هذا البروتوكول على أساس أسعار G.A.F. مع ذلك فإن تمويل الشحن والتأمين يتم فى حدود النسبة الواردة فى المادة (٢) أعلاه عن طريق استخدام قروض الخزانة والتسهيلات الخاصة المضمونة وذلك فى حالة إتمام الشحن بواسطة الفرنسيين وفى حالة إبرام عقد التأمين لدى شركة فرنسية .

مادة ٧ — بدء سريان البروتوكول :

يسرى البروتوكول الحالى بمجرد تبادل المذكرات بين الحكومتين التى تفيد إتمام الإجراءات اللازمة فى هذا الشأن .

تم فى القاهرة فى ٦ نوفمبر ١٩٨٠ من أصلين متطابقين باللغة الفرنسية .

عن جمهورية مصر العربية	عن حكومة الجمهورية الفرنسية
د . عبد الرزاق عبد المجيد	رينيه مونورى

ملحق

قائمة بالمشروعات المتفق عليها من الطرفين والتى يمكن أن تنتفع من التسهيلات المتاحة طبقا للمادة الأولى من البروتوكول

عمليات للتمويل	القيمة بالمليون فرنك فرنسى	
المرحلة الأولى لمترو القاهرة	٨٣,٩٤	
المرحلة الأولى لتجديد شبكة التليفونات	١٤٨,٤٨	
تطوير نظام المراقبة الجوية	١٣٢,٠٠	
معدات لمطار القاهرة	٣٤,٠٠	
القطارات السريعة	٢١,٧١٢	
محطات رى لترعة السلام	٣٥,٠٠	
معدات لاسلكية لمحافظة الجيزة	٢,٢	(١)
معدات لمستشفى الوفاء والأمل	٧٠	
الدراسة الشاملة للقاهرة الكبرى	٥	(١)
معدات لمركز التدريب المهنى بالاسماعيلية	٥	(١)
مشروعات تصنيع زراعى :		
مخابز آلية لإنتاج الخبز البلدى	١١	
مخازن تبريد	١٨	
وحدة تعبئة	٢٠	
مصنع البسكويت	١٤	
مشروعات مشتركة	٣٥,٢٨٨	
	٦٢٥, ٦٢	

(١) تستثنى هذه العمليات من القاعدة المنصوص عليها فى المادة الرابعة من البروتوكول الحالى

القاهرة فى ٦ نوفمبر ١٩٨٠

السيد / الوزير

" خلال مباحثاتنا اليوم أعلمتمونى بالاهتمام الذى توليه السلطات المصرية لعدة مشروعات للتنمية ذات الأهمية القصوى والتى تشرف عليها الشركات الفرنسية بالإضافة إلى القائمة المرفقة بالبروتوكول المالى المبرم بتاريخ اليوم .

اتفق الطرفان بعد إجراء اختبار أولى لهـــذه المشروعات أن يدونا قائمة موضوعة لاتفاق موحد ومرفقة لهذا الكتاب المتبادل الحالى . يمكن تمويل هذه المشروعات بعد دراستها حالة بحالة بمعرفة جهات التمويل المختصة و بحسب أهميتها الخاصة من التسهيلات الإئتمانية الخاصة المضمونة من الكوفاس بالشروط المعتادة لهـــذه التسهيلات الإئتمانية وبخاصة فيما يتعلق بالضمانات الحكومية أو المصرفية ومع مراعاة الاتفاقات الدولية السارية .

أرجو التكرم بإحاطتى بتسلمكم هذا الكتاب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام "

وزير الاقتصاد الفرنسى

رينيه مونورى

إلى السيد الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد

نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد

ملحق

عمليات	قيمة المشروع بالمليون فرنك فرنسى
مشروعات التصنيع الزراعى المشتركة	٥٠
المخابز الآلية لإنتاج الخبز البلدى	٢٠
مشروعات التصنيع الزراعى بوزارة التموين	٣٢
مشروعات التصنيع الزراعى بوزارة الصناعة	١٢٣,٥
معدات لمطار القاهرة	٢٩٤
معدات لمستشفى الوفاء والأمل	١٠٠
قناة جونجلى	٧٠
دراسة شاملة لمدينة دمياط الجديدة	٧,٢
الدراسة الخاصة بدعم سوق المال بالإسكندرية	٣,٣

القاهرة فى ٦ نوفمبر ١٩٨٠

القاهرة فى ٦ نوفمبر ١٩٨٠

السيد / الوزير

لقد وصلنى هذا اليوم كتابكم وهذا نصه :

" خلال مباحثاتنا اليـــوم أعلمتونى بالاهتمام الذى توليه السلطات المصرية لعـدة مشروعات للتنمية ذات الأهمية القصوى التى تشرف عليها شركات فرنسية بالإضافة إلى القائمة المرفقة بالبروتوكول المـالى المبرم بتاريخ اليوم .

اتفق الطرفان بعد إجراء اختبار أولى لهذه المشروعات أن يدونا قائمه موضوعه لاتفاق موحد ومرفقه بهذا الكتاب المتبادل الحالى . يمكن تمويل هذه المشروعات بعد دراستها حاله بحاله بمعرفة جهات التمويل المختصة وبحسب أهميتها الخاصة من التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة من الكوفاس بالشروط المتعاده لهذه التسهيلات الائتمانية وبخاصة فيما يتعلق بالضمانات الحكومية أو المصرفية ومع مراعاه الاتفاقات الدولية السارية .

أرجو التكرم باحاطتى بتسلمكم هذا الكتاب "

أرجو التكرم بالاحاطة بأنى قد تسلمت هذا الكتاب ،

وتفضلوا بقبول فائق الأحترام ،

د. عبد الرازق عبد المجيد

نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد

إلى السيد / رينيه مونورى

وزير الاقتصاد الفرنسى

القاهرة فى ٦ نوفمبر ١٩٨٠

السيد / الوزير

" خلال مباحثاتنا اليوم توصلنا إلى إعادة تخصيص مبلغ ٢٩,٧١٢ مليون فرنك فرنسى فى نطاق البروتوكول المالى المصرى الفرنسى المبرم فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٩ والمخصص لتمويل معدات لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية على النحو التالى :

— ١٥ مليون فرنك لتمويل ادخال أنظمة الكمبيوتر .

— ١٤,٧١٢ مليون فرنك للمشروعات المشتركة فى مجال التصنيع الزراعى .

بالإضافة إلى ماسبق فانه يمكن زيادة المبالغ المذكوره بعاليه لتصل إلى ٥٠ مليون فرنك لتمويل مشروعات يتم اختيارها ودراستها حاله بحاله بمعرفة السلطات المعنية فى كل من البلدين .

أرجو التكرم باحاطتى علما بتعزيز موافقة حكومتكم على ماسبق ".

وتفضلوا بقبول فائق الأحترام ،

رينيه مونورى

وزير الاقتصاد الفرنسى

إلى السيد ده عبد الرزاق عبد المجيد

نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد

القاهرة فى ٦ نوفمبر ١٩٨٠

السيد / الوزير

لقد وصلنى هذا اليوم كتابكم وهذا نصه :

" خلال مباحثاتنا اليوم، توصلنا إلى إعادة تخصيص مبلغ ٢٩,٧١٢ مليون فرنك فرنسى فى نطاق البروتوكول المالى المصرى الفرنسى المبرم فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٩ والمخصص لتمويل معدات لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية على النحو التالى :

ــ ١٥ مليون فرنك لتمويل ادخال انظمة الكمبيوتر .

ــ ١٤,٧١٢ مليون فرنك للمشروعات المشتركة فى مجال التصنيع الزراعى .

بالإضافة إلى ماسبق فإنه يمكن زيادة المبالغ المذكورة بعاليه لتصل إلى ٥٠ مليون فرنك لتمويل مشروعات يتم اختيارها ودراستها حاله بحاله بمعرفة السلطات المعنية فى كل من البلدين .

أرجو التكرم باحاطتى علما بتعزيز موافقة حكومتكم على ما سبق " .

اؤكد لسيادتكم موافقة حكومتى على ما سبق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ياسيادة الوزير .

د . عبد الرزاق عبد المجيد

نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد

إلى السيد رينيه مونورى

وزير الاقتصاد الفرنسى

وزارة الخارجية

قــرار

وزارة الدولة للشئون الخارجية .

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ١٩٨١/١/١٠ بشأن الموافقة على البروتوكول المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/١١/٦ .

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/٢/١٧ .

قــرر :

(مادة وحيدة) :

ينشر فى الجريدة الرسمية البروتوكول المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/١١/٦ ، ويعمل به إعتبارا من ١٩٨١/٢/١٧ .

د . بطرس بطرس غالى